المستقل
المدير المسؤول : فيصل الخيساسي

أطراف فرنسية دخلت على الخط للمطالبة بالتعاطي الإيجابي مع مطالبهم

أساتذة جامعيون يحتضرون في ظل صمت وزارة المالكي

توسعت لجنة الدعم الوطنية لمساندة الأساتيذ الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية المعينين بموجب النظام الأساس لـ 17 أكتوبر 1975، المضربين عن الطعام والمعتصمين بمقر النقابة الوطنية للتعليم العالي بزنقة أسد بن الفرات – أكدال بالرباط، لتشمل فعاليات فرنسية أيضا. فبعد المساندة التي عبرت عنها شخصيات نافذة بفرنسا إن على المستوى الفكري أو الجامعي، بدأت فعاليات سياسية فرنسية في التحرك من أجل التعجيل بإيجاد حل منصف ومرض وعادل يضمن حق المتضررين، في الإطار المستحق (أستاذ التعليم العالي) دون قيد أو شرط، ينهي الأزمة الحالية ويجنب الكارثة الإنسانية التي أضحت موشكة الوقوع، بسبب تردي الأوضاع الصحية للأساتيذ المضربين عن الطعام والذي سيدخل شهره الثالث بعد أيام، دون أن تكلف الجهات المسؤولة داخل وزارة المالكي نفسها عناء التحرك لإنهاء هذه المأساة الإنسانية التي تهم وضعية 1697 أستاذا يناضلون منذ شهور طويلة من حقهم في ولوج إطار أستاذ التعليم العالي.

وحسب تقرير أصدرته لجنة متابعة وضعية الاعتصام المفتوح الذي دخله 12 أستاذا منذ ما يفوق الخمسين يوما، فقد بادرت عالمة بومدين تيبري، البرلمانية الفرنسية وسيناتورة باريس بالسفر من باريس إلى الرباط، خصيصا لزيارة الأساتيذ الباحثين المضربين عن الطعام والمعتصمين بمقر النقابة الوطنية للتعليم العالي، قصد الاطلاع على أوضاعهم المأساوية. كما عقدت عدة اجتماعات مع لجنة التواصل للمعتصم، زودت خلالها بمختلف المعلومات المتعلقة بالملف، وقدمت لها كل الشروح المتعلقة بمواقف المتضررين من الحيف الإداري الذي طالهم منذ أزيد من 22 سنة. كما وضحت لها طبيعة أطروحات الوزارة الوصية المغالطة والمنافية للمنطق السليم و المعمنة في محاولة فرض الحلول الترقيعية المرفوضة. وفي نفس الوقت، اتصلت سيناتورة باريس بوزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، الذي التقت به يوم الأحد 10 دجنبر، حيث استمعت إلى موقف الوزارة ووقفت على طبيعة مقترحها الذي تبنت هشاشة سنده القانوني. حسب ذات التقرير الذي توصلنا بنسخة منه، وكذا ضعف مبرراته، إضافة إلى ما لمسته من تشدد الطاقم الإداري للوزارة في موقفه خاصة فيما يتعلق بشرط المباراة المرفوض قطعا من قبل المتضررين، ما جعلها تؤمن بأن الأزمة الحالية لا يمكن إنهاؤها إلا عن طريق حل سياسي يتعالى على كل المبررات والادعاءات التي تداول الوزارة ربطها تارة بنظام 75 و أخرى بنظام 97. كما اعتبرت السيناتورة عالمة بومدين تيبري أن المستوى الحرج الذي بلغته حالة الأساتذة المضربين عن الطعام، حسب ذات المصدر، منذ فاتح نونبر المنصرم، يقتضي التعجيل بتسوية هذا الملف قبل حدوث ما لا تحمد عقباه، الشيء الذي ستتحمل مسؤوليته كل الأطراف الحكومية كانت أو نقابية. وأعربت عالمة تيبري للجنة التواصل عن أملها في أن تلين الوزارة الوصية عن مواقفها فتتجاوب مع مساعيها الصادقة من أجل إنهاء هذه الأزمة حفاظا على تميز العلاقات الفرنسية المغربية نظرا لما يربط البلدين من صداقة وتعاون وشراكة متينة تعم مختلف المجالات بما فيها التربوية والجامعية على الخصوص.

الحبيب المالكي

من ناحية أخرى، توصلت «المستقل» بنسخة من الرسالة التي وجهها جون فابري، الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي بفرنسا إلى الوزير الأول الفرنسي بتاريخ 14 دجنبر الجاري يلتمس فيها تدخل الحكومة الفرنسية لدى نظيرتها المغربية من أجل العمل على وضع حد لمأساة الأساتذة الجامعيين خريجي الجامعات الفرنسية، وق أشارت الرسالة إلى أن فرنسا فتحت «أبواب جامعاتها، وبالخصوص خلال السنوات الممتدة ما بين 1984 و1997، لاستقبال العشرات بل المئات من خيرة الطلبة المغاربة، وذلك قصد تهيئ الدكتوراه الجامعية باعتبارها أعلى شهادة تخولها جامعاتنا» وذلك تحت إشراف «المئات من الزملاء الجامعيين الفرنسيين». مشيرا إلى أن «الدكتوراه الفرنسية تبقى الدبلوم الأجنبي الوحيد الذي لم تبث فيه لجنة المعادلات بالمغرب، فحاملو الدكتوراه الفرنسية إنما وظفوا بمقتضى رسالة من الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية المغربية بتاريخ 2 مايو 1986. هذه الرسالة تعادل مؤقتا الدكتوراه الفرنسية كمعادلة لدبلوم الدراسات العليا في انتظار انعقاد لجنة المعادلات للبث بصفة نهائية في قيمة هذه الشهادة». وحسب ذات الرسالة، فإنه «من غريب الصدف، أنه قد انقضت 22 سنة كاملة دون أن تجتمع تلك اللجنة هذا في الوقت الذي نجد فيه أن كل شهادات الدكتوراه الأنجلوسكسونية (Ph.D) وكل أنواع الدكتوراه المحصل عليها في بلدان أوروبا الشرقية مثل: بولونيا و تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا و بلغاريا والنمسا ورومانيا وأوكرانيا، وكذلك المحصل عليها من الدول العربية مثل: مصر والعراق وسوريا والأردن، وكذلك من أمريكا الجنوبية وبعض دول أوروبا الغربية: إسبانيا وبلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة، تخول لحامليها الذين يتم توظيفهم بالمغرب الحق في ولوج إطار أستاذ محاضر وفي التسمية، بعد أربع سنوات من الأقدمية، في إطار أستاذ التعليم العالي، بصورة مباشرة». ونبهت الرسالة إلى أن هذا التصرف يعد بمثابة تبخيس لقيمة الشواهد العلمية التي تمنحها الجامعات الفرنسية، وفي بلد يعتبر «صديقا تقليديا لفرنسا» ملتمسة من الوزير الأول الفرنسي التدخل «بشكل ودي وحازم لدى السلطات المغربية، حتى تبقى علاقات التعاون الجامعي الذي نتوخاه وثيقا مستمرا ومحافظا على أسمى مستوياته، دون أن تفكر صفوه أية شوائب» حسب تعبير الرسالة.

إلى ذلك، قرر الجمع العام للأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية في الاجتماع الذي عقدوه يوم 21 دجنبر الجاري الدخول في اعتصام مفتوح وإضراب عن الطعام يوم عيد الأضحى الذي سيتزامن مع مرور 61 يوما كاملة عن الاعتصام الذي يخوضه البعض منهم منذ فاتح نونبر الماضي بمقر النقابة الوطنية للتعليم العالي، وحسب بلاغ صادر عنهم، فإنه تقرر اعتبار يوم عاشر ذي الحجة يوم عيد أو حداد وطني، حسب تعبير البلاغ، الذي يحمل توقيع الدكتور محمد محاسن، رئيس الجمعية المغربية للأساتذة الباحثين خريجي الجامعات الفرنسية والناطق الرسمي باسم المعتصمين، وحسب ذات المصدر، فإن «الجمع العام يثير انتباه الرأي العام الوطني إلى أن الوضع الصحي لزملاء المضربين عن الطعام بلغ الدرجة القصوى من الخطورة نتيجة الاجتفاف ونقصان السوائل والبروتينات، حيث بدأ ظهور أعراض تنبئ بتضرر الجهاز العصبي لبعض الزملاء المضربين عن الطعام ما بدا تأثيره واضحا من خلال ظهور التهابات على مستوى قرنية العين.. كما أبدى استغرابه من انتظارية الحكومة، رغم خطورة الوضع، الذي يستدعي تدخلا استعجاليا عبر إنصاف المعنيين بالاستجابة لمطالبهم المشروعة إنقاذا لحياتهم وتلافيا لوقوع مأساة إنسانية غير مسبوقة، ومن ثمة فإن الجمع الوطني العام يعبر عن غضبه من هذا التباطؤ الذي يعتبر تهاونا واستهانة بحياة خيرة أبناء ومثقفي هذا الوطن فيما تقف الحكومة متفرجة على احتضارهم البطيء»..

ولتنفيذ خطوة الاعتصام الوطني يوم عيد الأضحى، وجه الجمع العام نداء إلى كل الأساتيذ الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية العاملين بكل المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني من أجل التعبئة الشاملة والاستمرار في توحيد الصفوف دفاعا عن حقوقهم المشروعة ودعما للتضحيات الجسام التي يقدمها زملاؤهم المضربون عن الطعام والمعتصمون منذ فاتح نونبر، من خلال الاستمرار في مقاطعة التدريس وكل أعمال التأطير حتى انتزاع حقوقهم المشروعة، والاستمرار في التواجد اليومي بالمعتصم بالرباط مواكبة لتنفيذ الاعتصام والإضراب عن الطعام، والتوافد بكثافة على المعتصم بالرباط ليلة ويوم عيد الأضحى المبارك مساندة لزملائهم المضربين عن الطعام والمعتصمين الذين وطدوا العزم على استمرارهم في تنفيذ خطوتهم النضالية هاته حتى انتزاع حقوقهم المشروعة وإن استلزم الأمر قضاء عيد الأضحى و ما بعده في المعتصم. والبدء في التعبئة من أجل تنفيذ هذه الخطوة فورا من خلال تسخير كل الوسائل المتاحة بما فيها الجموع المحلية والجهوية.

كما أعلن خلال الجمع العام عن الاستعداد لتهيئ خيمة لاستقبال المعتصمين وعائلات المضربين عن الطعام يوم العيد، حيث سيوجه طلب في هذا الصدد إلى السلطات المحلية، ناهيك عن الشروع في إعداد لائحة ثانية من الأساتيذ الباحثين للالتحاق بزملائهم المضربين عن الطعام.

وجدير بالذكر أن الحالة الصحية للأساتيذ الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية المضربين عن الطعام أصبحت تعرف تدهورا خطيرا، حيث يرتفع عدد الحالات المنقولة إلى المستعجلات يوما بعد يوم، كما أن لجنة التواصل تحرص على إخطار، عبر الفاكس، كل الأطراف الحكومية المعنية بهذا الملف من وزير أول ووزير تحديث القطاعات العامة ووزير التربية الوطنية وكذا الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم، بكل حالة يتم نقلها إلى المستعجلات حتى يكونوا على بينة من خطورة الوضع، حسب ذات اللجنة، ويحملوا من موقع مسؤوليتهم على التعجيل بحل هذا الملف وإنصاف المتضررين. علما بأن ثلاثة من الأساتذة المضربين عن الطعام طلبوا تحضير أكفانهم احتجاجا على صمت الحكومة ووقوفها متفرجة على احتضارهم، و تأكيدا على إصرارهم مواصلة إضرابهم حتى تحقيق حقوقهم ومطالبهم المتمثلة في تصحيح و ضعهم الإداري بما يضمن حقهم في الإدماج المباشر في إطار أستاذ التعليم العالي بعد أربع سنوات من التوظيف دون شرط المباراة الذي تضعه أمامهم وزارة المالكي.

أستاذة جامعية مضربة عن الطعام

الحسن ايت بيهي